



دور الجباية البيئية في تعزيز الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

The role of environmental levies in promoting a green economy to achieve sustainable development

أ.د. بوشعر لويذة

mbouchairlz@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

د. بعوني ليلي

baouni.lila@univ-alger3.dz

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور الجباية البيئية في حماية البيئة من أجل إحلال الاقتصاد الأخضر الذي أصبح في الوقت الراهن ضرورة من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وبلوغ هذه الأهداف اتخذت الجزائر في هذا المجال عدة إجراءات، من بينها تحيين التشريعات فيما يخص الجباية بهدف الحفاظ على البيئة وحمايتها والتقليل من مستويات التلوث، وإعادة استثمار الإيرادات الناتجة عن هذه الجباية في تمويل المشاريع الخضراء.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة؛ الجباية البيئية؛ الاقتصاد الأخضر؛ التنمية مستدامة.

Abstract

This research paper aims to study the role of environmental levies in protecting the environment to promote a green economy, which has become a necessity today to achieve sustainable development. To reach these objectives, Algeria has taken several measures in this field,

including updating legislation related to levies to preserve and protect the environment, reduce pollution levels, and reinvest the revenues generated from this levies into funding green projects.

Keywords: Environmental protection; environmental levies; green economy; sustainable development.

مقدمة

شهد العالم مع بداية القرن العشرين تطورا سريعا في مختلف المجالات لاسيما في القطاع الصناعي والزراعي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذا التطور لا يخلو من السلبيات التي كان لها انعكاس مباشر على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، نتيجة الاستغلال غير العقلاني للموارد، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة التلوث بسبب تراكم المخلفات الصناعية، كما ظهرت العديد من التغيرات على المجتمعات والبيئة على حد سواء، والتي أضحت تهدد الإنسان والطبيعة، وبذلك أصبحت التنمية والبيئة تواجه العديد من التحديات والتي من بينها التغيرات المناخية، حيث أثبتت عديد الدراسات العلمية أن تغير المناخ سوف يهدد النمو الاقتصادي للدول وحياة الشعوب؛ فإذا ما استمرت مستويات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الارتفاع بنفس معدلاتها الحالية سوف يواجه العالم ارتفاعا في درجة حرارة الأرض ما بين 1.4 إلى 5.8 درجات مئوية بحلول عام 2100 (أحمد، 2014، صفحة 11).

وعليه، ظهر جليا أن حماية البيئة تعد أمرا ضروريا، مما دفع العديد من الدول للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، حيث فرضت الجباية البيئية باعتبارها من بين أهم الآليات التي تسهم في تفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والتقليل من مستويات النفايات والتلوث، وذلك من خلال السياسات الردعية أو التحفيزية. علما أن الجزائر اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، من بينها تحيين تشريعاتها فيما يخص الجباية بهدف الحفاظ على البيئة وحمايتها والتقليل من مستويات التلوث.

في هذا المقال، سنتطرق إلى دور الجباية البيئية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى إسهام الجباية البيئية في التحويل إلى الاقتصاد الأخضر لإحلال التنمية المستدامة؟ وما هي الإجراءات المتخذة في الجزائر لتحقيق ذلك؟

- للإلمام بجوانب الدراسة، اعتمدنا الهيكل البحثي التالي:
- أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة،
- الجبابة البيئية كآلية لحماية البيئة وتقليل مستويات التلوث،
- الجبابة البيئية في الجزائر.

1- أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

إن الاقتصاد الأخضر يخلق من البيئة فرصة لمواجهة المشاكل التي تواجهها العملية التنموية مثل أزمة الطاقة، الغذاء، المياه والمناخ، حيث أن التوجه نحو الاستثمارات الصديقة للبيئة تسهم في الاتجاه نحو التنمية المستدامة.

1-1 الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر في 22 أكتوبر 2008 بعنوان المشروع الأخضر العالمي الجديد بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، بهدف إدارة الاقتصاد العالمي ومكافحة التغيرات المناخية (أحمد، 2014، ص 3).

يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، ويتكون أساسا من أربعة قطاعات وهي: الطاقة المتجددة، المباني الخضراء وكفاءة تكنولوجيا الطاقة والبنية التحتية، الكفاءة في استخدام الطاقة والنقل، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة. والاقتصاد الأخضر لا يقتصر على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة فقط، ولكن أيضا الاعتماد على التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج النظيف، وكذلك المنتجات التي تستهلك طاقة أقل. (توات، بورنان و بورنان، 2019، ص 130)؛ بينما برنامج الأمم المتحدة فقد عرفه بأنه «اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الأيكولوجية»، وفي تعريف آخر هو «الاقتصاد الذي يشجع الاستثمارات في التقنيات التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد» (طواهرية، 2022، ص 134).

وعليه، يمكن القول أن الاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية، وذلك من خلال الربط بين متطلبات التنمية بشتى أنواعها وبين حماية البيئة. وتكمن أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في سياق التنمية المستدامة، توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة، والتخفيف من الفقر وتوفير الوظائف الخضراء (حدادو، 2021، ص 55).

تتجسد أهمية التوجه إلى الاقتصاد الأخضر في كونه يحقق عدة فوائد للدول والمؤسسات والأفراد على حد سواء من ناحية، ومن ناحية أخرى يقلل من سلبية الوتيرة المتسارعة للعملية التنموية، حيث حدد تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2011 هذه الفوائد، والتي نلخصها فيما يلي: (طواهرية، 2022، ص ص، 134-135)

أ- **مواجهة التحديات البيئية:** يواجه العالم خطر كبير بسبب انتشار التلوث بمختلف أشكاله من جهة، ومن جهة أخرى استنزاف الموارد الطبيعية الناضبة، وعليه فإن اللجوء إلى الطاقات المتجددة يعد ركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر.

ب- **تحفيز النمو الاقتصادي:** إن الهدف الأساسي للاقتصاد الأخضر هو النهوض باقتصاديات الدول والحفاظ على كوكب الأرض، من خلال بناء نماذج جديدة للعملية التنموية، تقوم في الأساس على الاستثمارات الخضراء في عديد القطاعات.

ج- **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل:** فهو يساعد في خلق فرص عمل جديدة، وخلق دخل أكبر يساهم في التقليل من حدة الفقر، وبالأخص في المناطق الريفية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها.

علما أن الاتجاه والتحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس بالأمر الهين واليسير، وليس حدثا يمكن أن يتحقق بشكل فوري، بل هو عملية طويلة ذات نظرة سياسية واستشرافية. ومن أهم متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر نجد: (أحمد، 2014، ص 5)

- العمل على الاهتمام بالتنمية الريفية للتخفيف من حدة الفقر بالقرى،
- الاهتمام بقطاع المياه وحوكمته وضبط استخدامه وترشيده وعدم تلويثه،
- العمل على زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة ووضع الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة،
- وضع السياسات الحكومية لإعادة النظر في أنماط الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار.

2-1 التنمية المستدامة: الأبعاد والرهانات

التنمية المستدامة هي حالة معيشية تتصف بتوازن الموارد الطبيعية والسكان والثقافة والتكنولوجيا الإنتاجية (ربيع، 2015، ص 217). كما أنها تقاس من خلال مؤشرات عدة مثل: النمو الاقتصادي، الشراكة العالمية وأنماط الاستهلاك والإنتاج (بن خرف الله، 2016، ص 11).

علما أنه خلال العقد السابع من القرن الماضي، وصلت معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك في الدول الرأسمالية إلى حدود جعلتها تتسبب في استنزاف مصادر الطاقة والموارد الطبيعية بصورة جائرة، إضافة إلى ارتفاع مستويات التلوث والتدمير البيئي، مما أصبح يهدد

مستقبل الأجيال القادمة. هذا الوضع أدى إلى وجوب إعادة النظر في السياسات المتهتجة، فيما يخص أساليب وكيفية تحقيق التنمية دون الإضرار بالبيئة.

بذلك، فإن فكرة التنمية المستدامة تقوم على الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، بحيث يمكن للتنمية أن تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، من دون المساس بحق الأجيال القادمة في ثروات بلادها ومواردها (مجموعة مؤلفين، 2016، ص 410)؛ وفي عام 2005 جاء تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي صدر عن قمة العالم ليشير: أن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة عناصر: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وأن هذه العناصر تعتمد على بعضها وتؤثر في بعضها، مع ضرورة تحقيق توازن فيما بينها. إلا أن التنمية المستدامة تشمل أموراً أخرى لم يشر إليها التقرير، وهي قضية التنوع الثقافي (ربيع، 2015، ص 221).

وعليه فالتنمية المستدامة تجمع بين عدة أبعاد تتسم بالتداخل فيما بينها، مع الأخذ بالحسبان مبدأ مراعاة العدالة بين الأجيال. وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي: (اللبيدي، 2015، ص 33) و (بن غضبان، 2014، ص ص 49-55)

أ- **البعد الاجتماعي:** يتمثل في أهمية توزيع السكان وكذلك الاستخدام الكامل للموارد البشرية والتأكيد على أهمية دور المرأة، بالإضافة إلى الأسلوب الديمقراطي في الحكم، خفض نسب البطالة، تحقيق التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية توزيع الثروات، الترابط الاجتماعي، وتوزيع الخدمات، وغيرها.

ب- **البعد الاقتصادي:** تحقيق التنمية الاقتصادية، التنافس، النمو الاقتصادي، الإبداع، التنمية الصناعية وتقليل التبعية للدول المتطورة وغيرها.

ج- **البعد البيئي:** الحفاظ على الطبيعة والحد من إتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي باستعمال المبيدات، حماية الموارد الطبيعية واقتصاد المياه وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.

د- **البعد التكنولوجي:** استعمال التكنولوجيات النظيفة في المنشآت الصناعية، وإعادة النظر في طريقة استخدام المحروقات للتقليل من الاحتباس الحراري من خلال الحد من انبعاث الغازات، وكذلك الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

هـ- **البعد المؤسسي:** هذا البعد يمثل مختلف الإدارات والمؤسسات العامة، وهي تعتبر الذراع التنفيذية للدولة والتي بواسطتها ترسم وتطبق سياساتها التنموية، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة وترقية للمجتمعات، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين

حقوقهم الإنسانية، تتوقف جميعا على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

يظهر جليا من خلال مفهوم التنمية المستدامة والأبعاد التي تعنى بها، أنها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها ما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان مع الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها،
- رفع وعي السكان والمؤسسات بالمشكلات البيئية، وبعث روح المسؤولية الاجتماعية والبيئية،
- العمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة (كالمواد المعدنية والماء مثلا) وترشيدها،
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وحماية البيئة والتوجه أكثر نحو الطاقات المتجددة،
- مراعاة القدرة المحدودة على استيعاب النفايات،
- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع.

من خلال الأهداف سالفة الذكر، يظهر بأن التنمية المستدامة تهدف للتغيير نحو الأفضل والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وهي مبدأ للتدخل يسعى إلى ترقية مشروع جماعي لتحقيق التجانس على المدى الطويل بين كل من المتطلبات البيئية والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية؛ ومن الرهانات لتحقيق التنمية المستدامة، نذكر ما يلي: (بن غضبان، 2014، ص ص 58-61)

أ- الاقتصاد في استعمال الموارد: التنمية المجدية هي عملية تحقيق التجانس بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، للوصول لفعالية متعددة لرأس المال الطبيعي على المدى الطويل، فمتغير التجانس في هذه الحالة هو الاستغلال العقلاني في استعمال الموارد التي يراها الاقتصاديون كمجموعة أنشطة قادرة على توفير حاجيات وخدمات للإنسان؛ وتتعدد الطرق التي تحقق التنمية المجدية ومنها: التحكم بطريقة أحسن في حقوق الملكية وحقوق الاستعمال للموارد، وسن الضريبة البيئية على كل الأنشطة الاقتصادية، والعمل على وضع قوانين تهدف للحد من تأثير الأنشطة البشرية على البيئة والموارد الطبيعية.

ب- تحقيق الرفاهية للمجتمع: يهدف الاقتصاد لتحقيق الرفاهية للمجتمع، وذلك من خلال تبني استراتيجية تنمية فعالة ومنصفة للجميع، وتعمل على ترقية الإبداع والابتكار في ظل احترام البيئة، وتنفيذ برامج حماية ومساعدة اجتماعية للعمال من طرف الدولة.

ج- العدالة البيئية وتنظيم المجال: يتعلق مفهوم العدالة البيئية بتحديد الاختلالات في توزيع الواجبات والحقوق البيئية عبر الأقاليم، ويرتبط بأساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بإطار نوعية حياة المجموعات الاجتماعية والأفراد المعنيين بمختلف مستويات التحليل الجغرافية؛ فالنوعية السكنية في مختلف المناطق الحضرية تمثل من الناحية الرمزية والمادية الترجمة المجالية للرابط الاجتماعي، حيث أن العدالة البيئية هي مفهوم يدعو إلى اكتشاف مختلف مواضيع البحث: كتعرض السكان للأخطار التكنولوجية والطبيعية، وأماكن تواجد المواد السامة والخطرة، إلخ. وهنا يبرز تنظيم المجال كمتغير للتجانس الأساسي بين الأهداف البيئية والاجتماعية.

1-3 علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة

- يرتبط الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة بشكل كبير، فمن خلاله يتم تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق متطلباتها، وذلك بالنظر للخصائص التي تميزه وهي كما يلي:
- يعتبر الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها،
 - يساعد على تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة البيئية)،
 - يساهم في الاتجاه نحو تعزيز الطاقات المتجددة،
 - لا يمكن إتباع نهج عالمي واحد، فالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يتماشى مع الظروف والأولويات الوطنية على أساس طوعي، مع تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة (توات، بورنان و بورنان، 2019، ص 131)،
 - الاقتصاد الأخضر يعترف بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية، مما يجعلها قابلة للحماية،
 - يركز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

2- الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة والتقليل من مستويات التلوث

لقد أثبتت الجباية البيئية فعاليتها في حماية البيئة، وذلك من خلال النتائج التي حققتها في بعض الدول. ففي دراسة نشرت حول الرسوم البيئية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) جاء تأكيد فعاليتها من خلال بعض المعطيات، من بينها ما يلي: رسم سويدي على الكبريت (مطبق منذ 1991) أدى إلى تخفيض نسبة الكبريت في المحروقات بـ 50% من المستوى القانوني المسموح به، أما في النرويج فالرسوم على CO_2 طبقت منذ 1991 مما سمح بتخفيض انبعاثه من تجهيزات الحرق الثابتة بـ 21% سنوياً (بن عزة، 2013، ص 431).

2-1 حماية البيئة من التلوث

تعتبر المشكلة البيئية من بين التحديات التي تواجهها الدول، فالمخاطر التي تحيط بالبيئة وما ينتج عنها من تهديدات على الإنسان والطبيعة ظهرت بشكل ملفت خلال الربع الأخير من القرن الماضي، مما أثار اهتماما كبيرا بالبيئة وضرورة حمايتها والحفاظ عليها.

أ- **ماهية البيئة:** غالبا ما يأخذ مفهوم البيئة الطبيعية جل اهتمام المختصين في مجال البيئة بما تشمل من موارد كالماء والغذاء... والظروف كالحرارة والضوء... والقوى كالرياح وتيارات المياه والجاذبية... وكذلك العلاقة القائمة بينها، حيث أي خلل يطرأ على هذه العلاقة ينعكس بصورة ما على التوازن، مما يؤثر في كمية موجوداتها ونوعيتها، وعلى البيئة الحية التي تشمل الكائنات البيولوجية (بن خرف الله، 2016، ص 5). وعليه فإن البيئة تشمل كل الأشكال الحية وغير الحية (مثل الهواء، والتربة، والماء) والتي تؤثر على الكائنات الحية (سبيلمان و وايتنغ، 2012، ص ص 31-32).

كما نجد عدة تعاريف للبيئة، من بينها تعريف ريكاردوس، مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة، الذي يرى بأنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان معين وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة (بن غضبان، 2014، ص 131).

أما في مؤتمر ستوكهولم فقد تم تعريف البيئة على أنها «كل ما نخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق سواء كان هذا من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان» (بن غضبان، 2014، ص 35).

بينما يرى المشرع الجزائري أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، والأماكن والمناظر الطبيعية (خشعي و حبشي، 2019، ص 9).

علما أنه في الطبيعة لا يوجد أي شيء بمفرده، فجميع الكائنات الحية توجد بينها علاقات ترابط والتي تمتد إلى البيئة غير الحية المحيطة بها والمدعمة لها، وهذه العلاقات يطلق عليها النظم البيئية، ولذلك يعرف النظام البيئي بأنه نظام ديناميكي يتكون من مجتمعات بيولوجية حية وما يصاحبها من عناصر غير حية (الخطيب، 2004، ص 13)؛ ويمكن تلخيص مكونات النظم البيئية في الجدول التالي:

الجدول (1): مكونات النظام البيئي

مكونات غير حية (Abiotic)	مكونات حية (Biotic)
• أشعة الشمس. • المناخ. • درجة الحرارة. • الهطول. • الماء. • التربة.	• كائنات منتجة (النباتات). • كائنات مستهلكة: - آكلات عشب؛ - آكلات لحوم. • كائنات محللة (بكتيريا وفطريات).

المصدر: (الخطيب، 2004، ص 17)

يعتبر النظام البيئي آلية دائرية، وذلك من خلال الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع الجزء غير الحيوي من بيئتنا (سبيلمان و وايتنغ، 2012، ص 37)؛ كما ترتبط جميع عناصر النظام البيئي الحية (إنسان، نبات، حيوان، كائنات دقيقة) وغير الحية ببعضها البعض بعلاقات متشابكة ومتباينة تتراوح بين علاقات بسيطة وأخرى شديدة التعقيد، ويعد التنوع البيولوجي المفتاح الحقيقي لصحة وجودة النظام البيئي وهو يرمز لتعدد النباتات والحيوانات بكل نوع على حد، فالتنوع يمنح قوة وجهد للأنواع الحية حتى تستطيع التأقلم مع التغيرات التي تحدث في النظام البيئي (الخطيب، 2004، ص 16-15).

علما أنه تم تقسيم البيئة، وفق توصيات مؤتمر منظمة الأمم المتحدة حول البيئة المنظم بستوكهولم سنة 1972، إلى ثلاث عناصر أساسية وهي: (خشعي و حبشي، 2019، ص 9)

البيئة الطبيعية: تتكون من أربعة نظم مترابطة ترابطا وثيقا، هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي واليابسة، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة، بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعا تمثل الموارد التي أتاحتها الله تعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء ولباس ودواء ومأوى؛

البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان الفرد وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الجوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية؛

البيئة الاجتماعية: يقصد بها ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة الإنسان مع

غيره، وهو الأساس في تنظيم أي جماعة سواء بين أفرادها أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معها أو ضمن حضارة واحدة.

ويمكن إدراج العناصر التي تتكون منها البيئة ضمن مجموعتين أساسيتين وهما: (الهيئي، 2014، ص ص 46-47)

- العناصر الطبيعية المادية (البيئة الطبيعية): هي كل العناصر التي تكون كوكب الأرض وتؤثر فيه، فهي التكوين الطبيعي للأرض وما تحتويه في باطنها أو على سطحها من معادن وصخور، ومن مياه جوفية أو سطحية، وما ينمو فيها أو بواسطتها من حياة بشرية وحيوانية ونباتية، ومن الطبقات الغازية المسماة بالقشرة الفضائية التي تغلفها من أجل صيانتها وحمايتها وجعلها قادرة على تجديد طاقاتها وحيويتها؛

- العناصر الصناعية (البيئة المشيدة): تشمل البيئة الأساسية المادية التي قام بتشييدها الإنسان والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية داخل البيئة الطبيعية.

ب- **التلوث البيئي**: يعد التلوث البيئي من أبرز المشكلات التي تواجه البشرية والتي تؤرق الحكومات والباحثين على حد سواء، والتي أصبحت تتزايد بتزايد النشاط الإنساني في كافة مجالات الحياة. ويعرف التلوث البيئي بأنه «أي تغير في صفات وخواص الهواء والماء والتربة والغذاء من شأنه أن يؤثر على صحة ومعيشة ونشاط الإنسان أو الكائنات الحية الأخرى ذات الفائدة للإنسان» (الخطيب، 2004، ص 62)؛ كما يعرف بأنه «كل التغيرات غير المستحبة، الطبيعية والكيميائية والبيولوجية لعناصر البيئة، أي الهواء والماء والتربة، مما يؤدي إلى تدهور مصادرها ومواردها الطبيعية، وتحولات من وسط يعيل الأحياء إلى وسط ضار بها، كنتيجة لاستخدام مختلف الأنشطة البشرية لموارد البيئة بشكل يلحق بها التلف والإنقاص من فاعليتها» (صلاواتشي و بودلة، 2018، ص ص 113-114).

ويمكن تقسيم الملوثات إلى أقسام، حسب تحليلها وحسب صفاتها، وذلك كالآتي: (الخطيب، 2004، ص ص 63-64)

• الملوثات حسب التحلل: نجد فيها:

ملوثات قابلة للتحلل: تشمل الملوثات سريعة التحلل مثل مخلفات الصرف الصحي، وهذه الملوثات يمكن أن تمثل مشكلة بيئية عند إضافتها للتربة بمعدل يفوق معدل تحليلها.

ملوثات مقاومة للتحلل: تشمل الملوثات غير القابلة للتحلل أو التي تتحلل بشكل بطيء جدا في البيئة الطبيعية، وبالتالي يكون من الصعب جدا إزالتها، ومن بينها نجد المركبات المقاومة للتحلل والمبيدات الكلورية (Organochlorine pesticides) مثل (DDT) والتي تستعمل

على نطاق واسع لمكافحة الحشرات، والنظائر المشعة (شكل غير مستقر لعنصر يصدر الإشعاع في محاولة للعودة إلى شكل أكثر استقرارًا)، وهذه الملوثات تتجمع في أجسام الحيوانات من خلال السلسلة الغذائية إلى مستويات وتركيزات عالية، من خلال عملية التجمع الحيوي (Bioaccumulation).

• الملوثات حسب الصفات: حيث نجد:

ملوثات بيولوجية: مثل حبوب اللقاح والفضلات البشرية التي تضيف إلى المياه أحمالا بيولوجية (وزن الكائنات الحية) تجعل من الماء مصدرا خطرا على صحة الإنسان والحيوان.

ملوثات كيميائية: وهي كثيرة مثل مخلفات احتراق الوقود ومخلفات الصناعات والمبيدات الحشرية والمواد المشعة وكل هذه الملوثات تؤثر على الهواء والماء والتربة.

ملوثات فيزيائية: كالضوضاء التي تنتج عن المصانع والطائرات ووسائل المواصلات وكذلك التغير في درجات حرارة الجو بسبب الاحتباس الحراري (Greenhouse effect).

وعليه يظهر جليا أن الإنسان هو المسبب الرئيسي للتلوث البيئي، وكل ما يترتب عنه من آثار، فالتلوث البيئي في أغلبه ينتج عن النشاط الإنساني بسبب التطور وتغير في السلوك الاستهلاكي للإنسان، ومن أهم العوامل المسببة للتلوث نجد:

التطور الصناعي: يعد قطاع الصناعة شديد الارتباط بالبيئة، حيث يعد المستخدم والمستغل الأول لمختلف الموارد الطبيعية، علما أن مشكلة التلوث ظهرت نتيجة التطورات الهائلة في القطاع الصناعي وما نتج عنها من استغلال جائر للموارد، وكذلك تزايد المخلفات الناتجة عن هذه الصناعة التي تشهد تقدما سريعا.

التطور الزراعي: إن التطورات الكبيرة التي شهدتها الصناعة أدت بدورها إلى تطور في المجال الزراعي من حيث التقنية وتنوع السلالات، وذلك من أجل الزيادة في كميات الإنتاج ونوعيتها بالنسبة للمزروعات والحيوانات، حيث انتقل الإنسان إلى استعمال الآلات والأساليب الجديدة في عمليات الحرث، الري والزرع، ولجؤه إلى استخدام الأسمدة والمبيدات وحتى الأدوية الهرمونية للحيوانات، وفي الأغلب فإن هذه المركبات الصناعية تحتوي على مواد سامة غير قابلة للتحلل السريع، والإفراط في استخدامها يؤثر سلبا على نوعية التربة والكائنات غير الضارة للمحاصيل الزراعية كالنحل، وإصابة الإنسان ببعض أمراض الحساسية والتنفسية وحتى السرطان.

ج- الوسائل المتبعة لحماية البيئة: إن تدهور النظام البيئي ينتج عنه أخطار عديدة، تهدد العملية التنموية بكل أبعادها، وعليه فإن حماية البيئة ضرورة ملحة لاستمرارية العملية التنموية ككل، حيث أصبحت محل اهتمام العديد من دول العالم. إن حماية البيئة تعني المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له مما يقلل من قيمته، وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية (أوشن، 2016، ص 76).

ويرى البعض أن مفهوم حماية البيئة يشتمل على النقاط الأساسية التالية:

- وقاية المجتمعات والنظم البيئية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة؛
- الحفاظ على البيئة المحلية والعالمية من النشاط الإنساني الجائر والضرر والحفاظ عليها؛
- العمل على تحسين نوعية البيئة واستغلالها إيجابيا لصحة ورفاهية الإنسان.

بذلك يمكن القول، أن حماية البيئة هي العناية الكاملة للموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، والأماكن والمناظر الطبيعية، من خلال المحافظة عليها من كل ما يفسدها أو يضرها أو يلوثها والعمل على ترقيتها، إصلاحها وإثرائها.

وبالنظر للأخطار الكبيرة التي تواجهها البيئة، فلا بد من حمايتها ووضع وسائل وطرق للحد من تلوثها والحفاظ على النظم البيئية، وهذه العملية تتطلب جهودا محلية ودولية. فم المنظمة الأمم المتحدة والدول وكذلك مؤسسات المجتمع المدني (المهتمة بالبيئة) يمكنها تعزيز سياساتها لحماية البيئة والمحافظة عليها. ومن بين أبرز الوسائل المتبعة لحماية البيئة نجد: (أوشن، 2016، ص ص 80-82)

• **الوسائل التنظيمية والقانونية:** إن التنظيم القانوني واللوائح والنصوص القانونية من أكثر وسائل حماية البيئة في غالبية دول العالم؛ علما أن الدراسات تشير إلى أن الدول الصناعية الكبرى كان لها الأسبقية في الاهتمام بحماية البيئة وإصدار التشريعات الخاصة بها. ففي عام 1970 تأسست وكالة حماية البيئة، واختصت هذه الأخيرة بإصدار تشريعات حماية البيئة، وأقر الكونغرس الأمريكي بالكثير منها، مثل قانون حماية الهواء، وقانون منع تلوث الماء، وقانون تنظيم المخلفات الصلبة.

توجد أربع أنواع من المعايير التي يعنى بها القانون، وهي: (الهييتي، 2014، ص ص 51-52)

- **معايير النوعية البيئية:** تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط الطبيعي؛

- **معايير الانبعاث:** تعمل على تحديد الكمية القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين، مثل الحد من إصدار الضجيج والغازات السامة من قبل السيارات؛
- **معايير خاصة بالمنتج:** وهي معايير توضح الخصائص المميزة، مثل نسبة مادة الرصاص في البنزين؛
- **معايير خاصة بالطريقة:** إذ تحدد هذه الأخيرة الطرق التقنية للإنتاج الواجب استعمالها، والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب نصبها، مثل المصفاة في مصنع الاسمنت.
- **الوسائل الاقتصادية:** هي عبارة عن جملة من الإجراءات التي تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض السلع والأنشطة التي تتسبب في التلوث البيئي، وذلك بهدف دفعها لتغيير طرق الاستغلال واللجوء إلى طرق أكثر أماناً وأقل تلويثاً، وهي وسائل أثبتت نجاعتها في الحفاظ على البيئة وحمايتها، رغم أنها تؤثر على نفقات إنتاج السلع والخدمات، وهو ما ينعكس على أسعارها في السوق، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:
- **تحصيل تكاليف التلوث:** من خلال وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث، وهو ما يدفع الملوث لعدم التلويث أو التقليل منه؛
- **بيع تصاريح للتلوث:** تقوم السلطات في كل دولة بتحديد الكميات المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة؛
- **توسيع نطاق الملكية الخاصة:** من خلال إعادة تخصيص حقوق الملكية عن طريق إعطاء حقوق الهواء والماء النظيفين للأفراد المستهلكين؛ ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه يجب أن تكون هناك مفاوضات بين مسببي التلوث والضحايا حول المستويات المثلى لهذا التلوث؛
- **تنشيط برامج التعليم وتنظيم الأسرة ونشر ثقافة حماية البيئة:** يعد التعليم أمر ضروري لكل أفراد المجتمع وهو وسيلة توعوية تساهم في التعريف بسياسات الجباية المتبعة من طرف الدولة.
- بالإضافة إلى الوسائل التنظيمية والقانونية والوسائل الاقتصادية، نجد أيضاً:
- **الوسائل التكنولوجية:** تعد طريقة غير مباشرة، وتستعملها بكثرة الدول المتقدمة، حيث تعتمد على تقنيات متطورة للحد من التلوث سواء في البر أو الجو أو المياه.
- **التدخل الحكومي:** وهو نشاط يتم بشكل مباشر من خلال عملية إزالة الملوثات وجمع المخلفات والنفايات وتنقية مياه الشرب، وتحمل الدولة مصاريف إضافية لأجل ذلك، أو بشكل غير مباشر من خلال الاعتماد على التطور التقني في العملية الإنتاجية بمختلف فروع الاقتصاد الوطني والاعتماد على تكنولوجيات حديثة لا تضر البيئة.

2-2 مدخل نظري للجباية البيئية

إن التطور الكبير والسريع في النشاط الاقتصادي والاستهلاك الإنساني أدى إلى انتشار التلوث والمشاكل البيئية بأشكال متعددة، حيث أصبحت مصدرا يهدد الإنسان ومظاهر الحياة على كوكب الأرض، لذلك كان لا بد من تصحيح المسار الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي وكذلك السلوك الاستهلاكي، وكان لا بد على الدول التدخل للحفاظ على البيئة والتأثير على الوضع البيئي، وبذلك تم الاعتماد على الجباية البيئية كآلية للحد من التلوث والحفاظ على البيئة.

أ- مفهوم الجباية البيئية: لم يتفق الباحثون والاقتصاديون على تعريف موحد للجباية البيئية، حيث توجد عدة مصطلحات مرادفة لها ومنها الايكوتكس، الجباية الايكولوجية، الجباية الخضراء، علما أن كل هذه المصطلحات لها معنى ومقصد واحد، كما أن أول من أطلق هذه الضرائب هو الاقتصادي الليبرالي آرثر سيسل بيغو "Arthur Cecil Pigou" في عام 1920 (خويلدي و صدوق، 2020، ص 109).

تعرف الجباية البيئية على أنها "مجموعة الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث". كما تعرف على أنها "مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة والتي تتضمن: ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية" (مسعودي، 2013، ص 109).

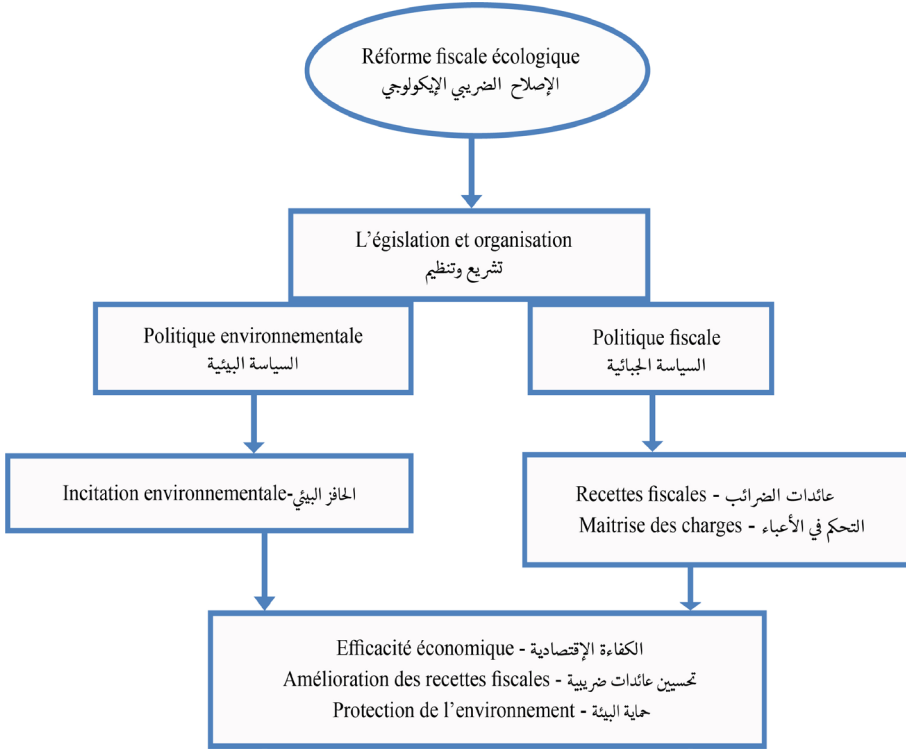
كما تعرف الجباية البيئية بأنها "تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوّثين للبيئة. بالإضافة إلى ذلك تشمل مختلف الإعفاءات والحوافز الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة" (قلال، 2020، ص 464).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فعرفت بأنها "جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاءؤها (منتجات، خدمات، تجهيزات، انبعاث) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة" (مسعودي، 2013، ص 109). وفي تعريف آخر هي "إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية وبدون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد للدولة بقصد حماية البيئة" (سعادة، 2019-2020، ص 103). علما أن الجباية البيئية تتمتع بخاصيتين أساسيتين، وهما: (جلابة و سرامة، 2018، ص 94)

- أنها موجهة: لأن الإيرادات الناتجة عنها يجب أن توجه إلى النفقات البيئية؛
- أنها متدخلة: وذلك كونها تعد استثناء من قاعدة حياد الضريبة وتطبيقا لقاعدة تدخل الدولة، فكثيرا ما يتدخل المشرع من خلال الجباية البيئية بشكل ردعي أو تحفيزي لتوجيه سلوكيات الأفراد نحو المحافظة على الموارد الطبيعية والمناخ الذي يعيشون فيه.

إن الجباية البيئية هدفها الأساسي ليس مالي (تدعيم إيرادات الميزانية) فقط، ولكنها تعتبر أداة فعالة لمعالجة المشاكل البيئية وحماية البيئة ورفع الكفاءة الاقتصادية، والشكل الموالى يوضح ذلك:

الشكل 1: أهداف الجباية البيئية



المصدر: (جلاية و سرارمة، 2018، صفحة 96)

ب- مبررات فرض الجباية البيئية: توجد عدة مبررات أدت إلى فرض الجباية البيئية وهي كما يلي: (بن الشيخ، 2011-2012، ص ص 12-18)

– تزايد حدة وأضرار التلوث البيئي: بعد التوسع الصناعي الهائل والمدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، أخذت الصناعات اتجاهات خطيرة، متمثلة في التنوع الكبير وظهور صناعات معقدة وما يصاحبها في كثير من الأحيان من تلوث خطير ينتج عنه تدهور المحيط الحيوي والقضاء على التوازن البيئي.

- فشل السوق في التخصيص الأمثل للموارد: إن الاستخدام المفرط للموارد أدى إلى فشل السوق في القيام بدوره بكفاءة في التخصيص الأمثل للموارد، وعليه كان لا بد للدول التدخل من خلال تنظيم حقوق الملكية بالنسبة للبيئة باعتبارها ملكية عامة وذلك عن طريق الجباية البيئية.

- عدم كفاءة السوق في استدخال الآثار الخارجية¹: حيث تعد الآثار الخارجية أحد أنواع فشل السوق وعدم كفاءته في القيام بدوره التوزيعي للموارد.

ج- أشكال الجباية البيئية: للجباية البيئية عدة أشكال، وتتمثل فيما يلي: (أوشن، 2017، ص 112-114) و (حديدي و حمودة، 2020، ص 72-73) و (سعادة، 2019-2020، ص 134-140).

- الضريبة البيئية: وتعرف أيضا بالضرائب الخضراء أو الضرائب الايكولوجية، وتتمثل في مجموع الاقتطاعات المالية الجبرية التي تدفع للخزينة العمومية دون الحصول على مقابل خاص كمفهوم عام للضريبة، وتفرض على أساس تقييم الأضرار البيئية التي يتسبب بها الملوثون أثناء ممارسة أنشطتهم الإنتاجية، كما تعرف بالضريبة البيوقفية (Pigouvian Tax) نسبة إلى الاقتصادي آرثر سيسل بيكو، باعتباره أول من نادى بهذه الضريبة، وكان لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دورا بارزا في إقرار هذه الضريبة وجعلها كنظام جد فعال للحد من المشاكل البيئية.

- الرسوم البيئية: تعد الشكل الثاني للجباية البيئية، علما أن هذه الرسوم تختلف عن الضريبة في كون هذه الأخيرة اقتطاعات نقدية تدفع للخزينة العمومية مقابل الانتفاع بخدمة معينة على عكس الضريبة التي تقتطع جبرا دون مقابل، وعليه يمكن تعريف الرسوم البيئية بأنها اقتطاع مالي تحدده السلطات العامة على الملوثين للمساهمة في رقابة وإصلاح الأضرار البيئية ودفعهم إلى تغيير سلوكياتهم لصالح البيئة.

- الحوافز والإعانات الجبائية: إن النظام الجبائي لا يعتمد على الضرائب والرسوم فقط، بل نجده في شكل حوافز وإعفاءات جبائية والتي قد يكون لها الأثر الأكبر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية تحافظ على البيئة، لأن النظام الجبائي الردعي (الضرائب والرسوم) قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما النظام الجبائي التحفيزي تقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علما أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذان الأشكال التالية:

1- الآثار الخارجية: هي تلك الآثار التي تنتج عن التصرف الاقتصادي لإحدى المؤسسات تحدث من خلاله منافع تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية الأخرى والمجتمع، أو خسائر تضرهم بها، ولا يكون لهذا التأثير أي تعويض نقدي أو أي علاقة مباشرة بذلك النشاط أو تعاملات في السوق، وتفسر الآثار الخارجية بوجود فارق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية لنشاط المؤسسة الاقتصادية.

– الإعفاء الدائم للضرائب والرسوم المفروضة على مختلف النشاطات الاقتصادية، وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة والصديقة لها.

– الإعفاء المؤقت للضرائب والرسوم والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، بهدف تحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة، بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.

– الحوافز الجبائية، كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك لتحفيز المؤسسات على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساهم في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية غير المضرّة بالبيئة.

3- الجباية البيئية في الجزائر

لقد أكدت الدولة الجزائرية على ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها من جهة، وضرورة الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الناضبة من جهة أخرى، وذلك بتبنيها منهج الجباية البيئية وبتأخذها مسارين وهما المسار الرديعي والمسار التحفيزي؛ كما وضعت هيكل جبائي بيئي مس مختلف القطاعات على غرار قطاع النفايات الصلبة والقطاعات الصناعية.

3-1 تشريعات الجباية البيئية في الجزائر

لقد أصدرت الجزائر أولى التشريعات الخاصة بالجباية البيئية ضمن إصلاح النظام الضريبي في قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض «الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة» (TAPD) على البيئة، وتم استحداث جملة من الترتيبات الجبائية بعدها من خلال قوانين المالية المتعاقبة. ومن أهم القوانين التي سنتها الجزائر بهدف حماية البيئة، نذكر ما يلي (عثمان و بن حجوبة، 2018، ص 124):

– قانون رقم 01-19 ماضي في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛

– قانون رقم 02-02 ماضي في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه؛

– قانون رقم 03-10 ماضي في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛

– قانون رقم 04-03 ماضي في 23 يونيو 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية

المستدامة؛

- قانون رقم 04-20 ممضي في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 07-06 ممضي في 13 مايو 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها؛
- قانون رقم 11-02 ممضي في 17 فبراير 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.
- كما نجد أن المشرع الجزائري قد جمع بين النظام الجبائي البيئي الردعي والتحفيزي، بعدة قوانين نوجزها فيما يلي:
- أ- **نظام الجباية البيئية الردعية:** أوجد الهيكل الجبائي البيئي الردعي في الجزائر منظومة جبائية تحتوي على رسوم بيئية بدافع الردع، ونوجزها فيما يلي: (الجباية البيئية- المديرية العامة للضرائب، 2023)
- **الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة (T.A.P.D):** يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة بالمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف لها؛
- **الرسم على الوقود:** يطبق هذا الرسم على البنزين الممتاز، العادي بالرصاص والغاز أويل (الديزل الأحمر)؛
- **الرسم على المنتجات البترولية:** يطبق هذا الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما تحت المراقبة الجمركية؛
- **الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة:** يطبق هذا الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة فقط؛
- **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:** يطبق هذا الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة محليا، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة؛
- **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:** ويحتوي رسمين تحفيزيين هما: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية والرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية؛
- **الرسوم التكميلية:** يؤسس رسمين تكميليين: يؤسس رسم تكميلي على المياه المستعملة الصناعية ورسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بناء على حجم أو الكمية المنبعثة عن النشاط التي تتجاوز حدود القيم؛

- **رسم التطهير:** هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. يتحمل المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية؛

- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** يحدد مبلغ هذا الرسم بـ 200 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا. يخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة والساحل².

ب- نظام الجباية البيئية التحفيزية: لا يكتمل النظام الجبائي البيئي إلا بوضع نظام تحفيزي، وهو ما تضمنه القانون الجزائري الذي أشار إلى الحوافز الجبائية البيئية وهي كالآتي:

- حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: نصت المادة 76 من القانون 10-03 المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ما يلي «تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليل من التلوث في كل أشكاله» (القانون 10-03 المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003). كما نصت المادة 77 على «يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة» (القانون 10-03 المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003).

- حماية الساحل وتثمينه: الهدف من المادة 4 من القانون 02-02 لحماية الساحل وتثمينه هو تخفيض الضغط على الشريط الساحلي بتحويل المنشآت الصناعية القائمة والتي يعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية إلى مواقع أخرى أكثر ملائمة، وكذلك السهر على توجيه وتوسيع المراكز الحضرية نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشاطئ البحري (القانون 02-02 متعلق بحماية الساحل وتثمينه، 2002)، كما نجد في المادة 8 من قانون المالية لسنة 2004 أنه يتم تخفيض من قيمة الضريبة المطبقة على أرباح الشركات وعلى أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات بنسبة 20% على الشركات القائمة في ولايات الجنوب وبنسبة قدرها 15% على الشركات القائمة بالهضاب العليا وهذا لمدة أقصاها 05 سنوات (القانون 22-03 يتضمن قانون المالية لسنة 2004، 2003).

2- تتمثل إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة. أما قائمة نفقات الصندوق الوطني للبيئة والساحل فهي تشمل تمويل أنشطة مراقبة البيئة وفرض الرقابة عليها وتمويل أنشطة التفتيش البيئي والنفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات البيئية وتجديدها وإعادة تأهيلها والنفقات المتعلقة بالتدخلات الاستعجالية في حالة التلوث البحري المفاجئ الناجم عن تدفق النفط أو مواد أو نفايات أخرى. أنظر: صدور قرار وزاري مشترك يحدد قائمة الإيرادات والنفقات الخاصة بالصندوق الوطني للبيئة والساحل، 15 أكتوبر 2021، تم التصفح على الموقع: <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20211015/219020.html>

- ترقية وتطوير الاستثمار: نصت المادة 3 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على ما يلي «تتجز الاستثمارات المذكورة في أحكام القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها لاسيما المتعلقة بحماية البيئة» (القانون 16-06 المتعلق بترقية الاستثمار، 2016)؛ كما نجد أن المشرع الجزائري قد أقر جملة من المزايا الجبائية للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا نظيفة من شأنها حماية البيئة والموارد الطبيعية في المادة 10 من القانون المتعلق بتطوير الاستثمار (القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، 2001)، علما أن المادتين 12 و 13 من نفس القانون قد شملت هذه المزايا الجبائية (القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، 2001).

2-3 دور الجباية البيئية في حماية البيئة وتعزيز الاقتصاد الأخضر

يمكن للجباية البيئية أن تسهم في حماية البيئة وتحقيق الاقتصاد الأخضر من عدة نواحي وحسب درجة تطبيقها، صرامتها وفعاليتها، كما يلي:

- العمل على توجيه النشاطات الإنتاجية نحو الصناعات النظيفة دون الإضرار بالتنمية الاقتصادية؛

- تحفيز كل من المنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة؛

- إدماج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات، حيث تساعد على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب بالتلوث بالدفع، والدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية؛

- الاتجاه إلى إعادة تدوير النفايات والاستغلال العقلاني للموارد الناضبة والحفاظ عليها. فبالنسبة للمنتجين قد تلعب دورا محفزا للابتكار؛ فعندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي، سيسعى دافعو الضرائب إلى تطوير وخلق طرق جديدة في مجال الإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك. وهو ما يساعد على تحقيق المزيد من «الكفاءة الاقتصادية» وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية.

- استخدام التقنيات الصديقة للبيئة: إن استخدام المواد المعاد تدويرها من طرف الصناعة والمواطنين سينتج عنه اللجوء إلى استخدام المزيد من التقنيات «الخضراء»، فخلال السنوات القليلة الماضية، اختار العديد من المواطنين استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، للتقليل من استهلاك الطاقة الملوثة؛ كما نجد أن العمليات الصناعية لمعالجة وتحويل المواد المعاد تدويرها تسعى إلى دعم الحفاظ على البيئة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة.

- توجيه قرارات أرباب العمل، حيث يمكن للجباية البيئية أن توجه أرباب العمل للاستثمار بقطاعات معينة والابتعاد عن أخرى، بسبب معدلات الضرائب أو استخدام وسائل إنتاج معينة، كاستعمال طرق إنتاج صديقة للبيئة.

- توجيه مداخل الجباية البيئية لمعالجة مشاكل البيئة وهو ما يؤدي إلى رفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للمعنيين للقيام بذلك.

من خلال ما سبق، فإن الجباية البيئية بالجزائر والإجراءات التي اتخذتها الدولة لحماية البيئة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، لا زالت تواجهها بعض التحديات. في هذا السياق، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تعزيز الجباية البيئية ببلادنا، وهي كالآتي:

• إدخال إجراءات جديدة في السياسة البيئية، والتي تمثل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن هذه الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل الجهات والتي تتخذها السلطات العمومية من أجل حماية البيئة، بهدف معالجة الأضرار وتجنب المشاكل البيئية والتقليل من الأخطار. (مسعودي و عيساوة، 2018، ص 243)، والعمل على التوفيق بين الأهداف التنموية والأهداف البيئية.

• إعادة النظر في النظام الجبائي البيئي: بهدف خلق علاقة تكاملية بين الجباية البيئية والعملية التنموية، وذلك من خلال: (قلال، 2020، ص ص 472-743)

- تأسيس قانون جامع لآليات الجباية البيئية؛

- التحكم الجيد في وعاء الجباية البيئية من خلال وضع جهاز معلوماتي متكامل متناسق للأعوان الجبائية، وفعال لضمان تقدير الموارد الطبيعية بكل أصنافها؛

- تعزيز المواطنة البيئية، من خلال مشاركة الأفراد باعتبارهم أساس التنمية وغايتها، حيث تسعى المواطنة البيئية إلى ربط الفرد ببيئته وهي التزام شخصي لتعلم واكتساب معارف إضافية حول البيئة والمحيط (عرايية و حامد، 2021، ص 64)؛ وتهدف المواطنة البيئية بصفة عامة إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا وكبارا، لتساعدتهم في أن يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة المسائل المتعلقة بالبيئة والأخطار التي قد تلحق بها (عليان، بوسماحة و شامي، 2014، ص 8).

خاتمة

تمثل حماية البيئة، منذ أكثر من عقد من الزمن، أحد المواضيع والاهتمامات الرئيسية للدول، وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى جاهدة من خلال القوانين إلى حماية النظام البيئي، وخير دليل على ذلك هو التشريع الجزائري في مجال الحماية البيئية، إذ نجده يتضمن العديد من القوانين التي تنص على مختلف الرسوم الواجب اقتطاعها من كل عون اقتصادي يشكل تهديدا للنظام البيئي، غير أن هذا التوجه يجب أن يصاحبه توجه نحو تعزيز المواطنة البيئية وغرس السلوك البيئي لدى كل فرد من أفراد المجتمع. وإذا كان الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلالها، ولا يعد بديلا لها، فإن الحماية البيئية هي آلية من الآليات التي يمكن من خلالها تجسيد مختلف ملامح الاقتصاد الأخضر.

وعليه، فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة ملحة توفر سبلا للحلول المستدامة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. فالحماية البيئية تلعب دورا هاما في تسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إعادة استثمار الإيرادات الناتجة عن هذه الحماية في تمويل المشاريع الخضراء، مثل تطوير الطاقات المتجددة، وحماية التنوع البيولوجي وتمويل البحوث والابتكارات في مجال المشاريع الصديقة للبيئة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تعد بمستقبل آمن ومستدام.

المراجع

1. القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. (20 جويلية، 2003). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (43).
2. مجموعة مؤلفين. (2016). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الأبعاد الاقتصادية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. آدم حديدي، و أم الخير حمودة. (2020). دور الحماية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 11 (3)، الصفحات 63-95.
4. الحماية البيئية- المديرية العامة للضرائب. (2023). تاريخ الاسترداد 22، 02، 2023، من وزارة المالية: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/148-2014-07-17-14-20-39/404-2014-05-28-14-21-11#>

5. السعيد خويلدي، و المهدي صدوق. (2020). دور الجباية الايكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 9 (1)، الصفحات 178-155.
6. السيد أحمد الخطيب. (2004). النظام البيئي والتلوث. الاسكندرية: المكتبة المصرية.
7. الطاهر بن خرف الله. (2016، 07). قضايا البيئة. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم- قضايا البيئة، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.
8. القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار. (20، 08، 2001). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (47).
9. القانون 02-02 متعلق بحماية الساحل وتثمينه. (12، 02، 2002). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (10).
10. القانون 22-03 يتضمن قانون المالية لسنة 2004. (29، 12، 2003). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 83.
11. القانون 06-16 المتعلق بترقية الاستثمار. (03، 08، 2016). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (46).
12. إيمان قلال. (16، 06، 2020). دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية الميتمدة في الجزائر. مجلة دراسات انسانية واجتماعية، 9 (3)، الصفحات 478-463.
13. بوزيان عليان، الشيخ بوسماحة، و احمد شامي. (07، 03، 2014). دور الوعي البيئي في صناعة المواطن البيئية العالمية في الشريعة الاسلامية والمواثيق الدولية. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 4 (1)، الصفحات 21-01.
14. جميلة أوشن. (2016). الاتصال البيئي ودوره في حماية البيئة (مع الاشارة الى جهود الجزائر). مجلة دراسات حول الجزائر والعالم (2)، الصفحات 106-75.
15. رقية حدادو. (31، 12، 2021). التمويل الاخضر كأحد أدوات الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. 5 (2)، الصفحات 71-52.
16. سهير ابراهيم حاتم الهيتي. (2014). الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

17. شريف محمد علي أحمد. (2014). دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. عبد اللطيف عثمان، و حميد بن حجوبة. (2018). دور الضرائب الخضراء في تفعيل الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 1 (1)، الصفحات 109-132.
19. عفاف خشعي، و أسماء حبشي. (09، 2019). دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 2 (2).
20. علي جلابة، و مريم سرامة. (6، 2018). أهمية الأدوات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة النموذج الفرنسي. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 3 (1)، الصفحات 87-104.
21. فاطمة الزهراء سعادة. (2019-2020). دور الجباية البيئية في حماية البيئة. أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق والعلوم السياسية -قسم الحقوق، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس.
22. فرانك ر سيللمان، و نانسي إ. وايتنغ. (2012). علم وتقانة البيئة - المفاهيم والتطبيقات. (الصديق عمر الصديق، المترجمون) لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
23. فضيلة عرابية، و خالد حامد. (31، 03، 2021). آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئة. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 8 (1)، الصفحات 61-77.
24. فؤاد بن غضبان. (2014). المدن المستدامة والمشروع الحضري- نحو تخطيط استراتيجي مستدام. عمان : دار صفاء.
25. ليلي أوشن. (30، 06، 2017). الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر «بين الردع والتحفيز». المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 12 (2)، الصفحات 109-135.
26. محمد بن عزة. (12، 2013). التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من اشمال التلوث- دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية (3)، الصفحات 431-449.
27. محمد عبد العزيز ربيع. (2015). التنمية المجتمعية المستدامة -نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. عمان: دار اليازوري.

28. محمد مسعودي. (2013). الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث والدراسات (18)، الصفحات 107-124.
29. مريم بن الشيخ. (2011-2012). أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة القلد ومصنع منتوجات التلحيم TREFISOUD العلمة- سطيف. مذكرة ماجستير . جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف -الجزائر.
30. منى طواهرية. (2022). الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، 6 (1)، الصفحات 131-148.
31. موالخير مسعودي، و وهبية عيساوة. (01، 07، 2018). السياسة البيئية في الجزائر: آليات لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 8 (1)، الصفحات 242-265.
32. نزار عوني اللبدي. (2015). التنمية المستدامة-استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة. عمان: دار دجلة.
33. نصر الدين توات، مصطفى بورنان، و إبراهيم بورنان. (02-03، 12، 2019). «الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة» مسارات التحول وآليات التمويل. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية وإعدة للدول النامية.
34. هشام سفيان صلاواتشي، و يوسف بودلة. (12، 6، 2018). الجباية البيئي كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، 7 (1)، الصفحات 110-144.